الانفتاح الدّلالي في وقف المراقبة:

دراسة نحويّة بلاغيّة (البقرة وآل عمران) أنموذجاً

الدكتور مشهور موسى مشهور مشاهرة

جامعة بير زيت

الملخّص

هذه دراسة ذات مفردات أربع رئيسة: **أولاها**: الانفتاح الدّلالي وهو من الدّراسات التي تصل القديم بالحديث، **وثانيها**: وقف المراقبة، وهو مبحث قرآني، أسعى من خلاله للكشف عن مزايا العربية إذا ما تلاقحت مع العلوم الأخرى، **وثالثها ورابعها**: نحو وبلاغة، إذ الإعراب فرع عن المعنى، ويتّسع باتّساعه. وقد نظمتها في مقدّمة، وتمهيد، ثمّ عرض وتحليل لسبع مسائل من وقف المراقبة.

المقدّمة:

عُنِي الأوائل من مفسّرين وباحثين على اختلاف تخصّصاتهم بكتاب الله عزّ وجل، يُثوّرون ما فيه من علوم ومعارف، حتّى يظنّ الباحث أنّهم لم يتركوا لغيرهم سوى الجمع والتبويب، ويكاد هذا يكون صحيحاً، لولا أنّ الله عزّ وجل جعل فهوم الخلق على جلالتها يعتريها النّقص. ولمّا كان ذلك كذلك فقد رغبت في أن أُشارك القوم هذا الفضل، مؤمّلاً أن أُقدّم شيئاً جديداً، لم يجهلوه – وهم أهل صَنعة ودراية تامّة به – ولكنّه جاء عَرَضاً ضمن مباحثهم القيّمة، فرغبت والحال ما ذكرت في أن أجمع ما تشظّى منه وافترق، وأدرسه وفقاً لدلالته النحويّة والبلاغية، فيكون عملي: جمعاً وتبويباً وتصنيفاً، ومن بعد تحليلاً وتعليقاً، وذلك في دراسةٍ وسمتها بِـ(الانفتاح الدّلالي في وقف المراقبة: دراسة نحويّة بلاغيّة (البقرة وآل عمران: أنموذجاً).

وقد بنيت دراستي هذه على مقدّمة، وتمهيد، ومجموعة من المسائل حصرتها في سورتي البقرة وآل عمران؛ مؤمّلاً أن أُعَبِّد الطريق أمام دراسات قادمة في هذا الشأن، الذي أُزاوج فيه بين علوم العربيّة، وعلوم الشريعة الإسلاميّة؛ إذ التّلاقح بين العلوم ضرب من التّجديد في الدّراسات المعاصرة.

التمهيد:

أوّلاً: بين يدي أهمّ الدّراسات السّابقة

تتبّعت الدّراسات المعاصرة التي عرضت لوقف التجاذب، أو للوقف والابتداء عموماً، أو اقتربت في بعض مباحثها من الموضوع بعامّة، فألفيت المتخصّص منها يقوم في مجمله على الجمع والتنسيق، مع اختيار أو ترجيح يتكئ غالباً على أسس شرعية. وأمّا الدّراسات الأُفقيّة فقد جاء وقف التّجاذب فيها عارضاً، ولذلك

فهي أقل من سابقاتها من حيث المصادر والمراجع، وطريقة المعالجة. ومن هذه الدّراسات:

١. **الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم للدكتور عبدالكريم صالح**[١]. يُعدّ هذا الكتاب من الدّراسات الأفقية العريضة التي أتت على موضوع الوقف والابتداء بعامّة، حيث بناها الباحث على مقدّمة، وتمهيد وعشرة فصول، وخاتمة. كان الفصل السّادس من نصيب وقف المعانقة، حيث تحدّث فيه الباحث عن تعريف هذا الوقف، وذكر مجموعة من المواضع التي يجوز فيها، ثمّ أردف ذلك بسبعة نماذج. وبعد تتبع ما قام به الباحث ألفيته لا يزيد على ما ذكره الأوائل من مفسّرين وقرّاء، سوى الجمع والتنسيق، ومع ذلك فإنّ دراسته جادّة وتُعبّد الطريق لدراسات أخرى لاحقة.

٢. **وقف التّجاذب (المعانقة) في القرآن الكريم للدكتور عبدالعزيز الحربي**[٢]. هذا بحث محكّم منشور في مجلّة جامعة أم القرى لعلوم الشّريعة واللغة العربيّة وآدابها، وهو وثيق الصّلة بدراستي، يُعالج فيه الباحث موضوع وقف المعانقة، وقد اعتمد فيه على آراء المفسّرين وأصحاب كتب الوقف والابتداء، وهو على أهميّته ينطلق من زاوية شرعيّة، يجمع فيه الباحث آراء أهل التفسير وأصحاب كتب الوقف والابتداء، ثُمّ يختار رأياً من الآراء يُرجّحه بمرجّحاتهم هم أنفسهم، ويُثبته منسوباً لأهله.

---

(١) انظر: د.عبدالكريم صالح، **الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم**، ط١، دار السّلام، القاهرة، ٢٠٠٦م.

(٢) انظر: د.عبدالعزيز الحربي، "**وقف التجاذب (المعانقة) في القرآن الكريم**"، **مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها**، السعودية، ج١٩، ع٣١، رمضان، ١٤٢٥هـ.

٣. **دلالات الظّاهرة الصوتيّة في القرآن الكريم للدكتور خالد قاسم بني دومي**[١]. هذا عنوان رسالة علمية نال بها صاحبها درجة الدكتوراه في العلوم اللغوية من جامعة اليرموك، وهي رسالة جادّة في بابها، وقد شهد لها المشرف الدكتور سمير ستيتيّة بذلك. عرض فيها الباحث لمثالين فقط من وقف التجاذب، جاءا من باب الاستشهاد على اتّساع التأويل تبعا لاختلاف أماكن الوقف والابتداء، معتمداً في ذلك: كتب التفسير أساساً، وليس كتب الوقف والابتداء، ومع ذلك فقد استطاع الباحث أن يُمثّل على الظّاهرة التي عنون لها، إلا أنّه لم يزد على أن أخذ بعض الآراء على نحو غير متناسق زمنياً، ثُمّ رتّبها، وربّما دون تعليق أحياناً.

٤. **مقالات في اللغة والأدب للدكتور تمّام حسّان**[٢].

٥. **نظريّة التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين للدكتور حسن الملخ**[٣].

٦. **ظاهرة اللبس في العربية للدكتور مهدي عرار**[٤].

٧. **مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها للدكتور عبدالفتّاح الحموز**[٥].

---

(١) انظر: د. خالد قاسم بني دومي، دلالات الظّاهرة الصّوتيّة في القرآن الكريم، عالم الكتب، إربد، ٢٠٠٦م.

(٢) انظر: د. تمّام حسّان، مقالات في اللغة والأدب، ج٢، عالم الكتب، ٢٠٠٦م، (احتمالات اللبس في نظام اللغة: دراسة وتطبيق) ص٣٢-٦٥.

(٣) انظر: د. حسن الملخ، نظريّة التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشّروق، ٢٠٠٠م.

(٤) انظر: د. مهدي عرار، ظاهرة اللبس في العربيّة، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٧م.

(٥) انظر: د. عبدالفتّاح الحموز "**مواضع اللبس في العربيّة وأمن لبسها**"، **مجلة مؤتة للبحوث والدّراسات**، الأردن، مج٢، ع١، ١٩٨٧م.

ينتظم الدّراسات الأربع الأخيرة موضوع مشترك، مبناه على احتماليّة اللبس في نظام اللغة، فمقالات الدكتور تمّام حسّان اشتملت على دراسة بعنوان: احتمالات اللبس في نظام اللغة: دراسة وتطبيق. ودراسته هذه تقوم على ذكر المباحث التي يقع فيها اللبس مع التمثيل على كل مبحث، وهي دراسة جادّة يصلح كلّ عنوان فيها إلى النّهوض ببحث مستقل في بابه. وأمّا دراسة الدكتور الملخ ففي بعض مباحثها ما يُمكن أن يتقاطع مع موضوع الوقف والابتداء، وخاصّة حديثه عن: أصل أمن اللبس. وثالث هذه الدّراسات ما قام به الدكتور مهدي عرار، ولعلّ دراسته من أقرب الدّراسات التي تجمع بين القديم والحديث، فقد أورد أمثلة متنوّعة في موضوع الوقف والابتداء، أدرجها تحت عنوان: الإبانة في النّظام اللغوي. وخاتمة هذه الدّراسات دراسة الدكتور الحموز، وحقّها أن تُقدّم زمنيّاً، فقد تحدّث الدكتور الحموز عن أهم مواضع اللبس في العربية كما يقول، فكان الوقف والابتداء عامّة من النّقاط التي يدخلها اللبس، وقد غلب على بحثه التنسيق والتمثيل العرضي أو الأفقي.

والحقّ أنّني أفدت من كلّ ما تقدّم، إلا أنّني لم أقف عند ما قالوه، بل بنيت عليه، مؤسّساً لدراسة تحليليّة أخرى، تنطلق من أدوات لغويّة بلاغيّة، تشفعها نظرات أخرى شرعية تؤطّر لها. ولعلّ تميّزها من غيرها، يظهر في تتبّعها للمسائل من مظانّها الرئيسة، عرضاً وتحليلاً ومناقشة، ثُمّ اختياراً وترجيحاً، قصداً إلى إظهار المزاوجة بين علم العربية وعلوم الشريعة الإسلامية، ومن قبل ومن بعد، الوقوف على وجه لغويٍّ شرعيٍّ مُعجِبٍ مُعجزٍ للقرآن الكريم.

ثانياً: بين يدي علم الوقف والابتداء

غيرُ خافٍ على الباحثين منزلة علم الوقف والابتداء من كتاب الله عزّ وجل، وأظنّ أنّ مطالعة مقدّمة أحد الكتب المُصنّفة في هذا الغرض تكفي لنطّلع على

أهمّية هذا العلم[1]، وإن شئنا فالنّظر في كتاب من كُتُب تجويد القرآن، لندرك أهميّة تعلّم الوقف والابتداء وتعليمه، ونقف من بعد على أشهر أقسامه، من: تام، وكاف، وحسن، وقبيح...إلخ، وتعريف كلٍّ، والتمثيل عليه[2]، والنّظر من قبل ومن بعد إلى ما في هذا العلم من مباحث دلالية ما زالت تنتظر الأقلام الواعدة، فهو علم واسع يضرب ببجرانه في مختلف العلوم الشرعية واللغويّة كما يُلاحَظ من مقدّمات كتب أصحاب هذا الفن، أو من قراءةٍ في مُصَنّفاتهم[3].

---

(١) انظر على سبيل المثال: مقدّمة: محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ/٩٤٠م)، إيضاح الوقف والابتداء، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٢١ وما بعدها، ومقدّمة: أبي جعفر أحمد بن محمد ابن النحّاس (ت٣٣٨هـ/٩٥٠م)، القطع والائتناف، تحقيق: د. عبدالرحمن المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، ١٩٩٢م، ومقدّمة: أبي عمرو عثمان الدّاني (ت٤٤٤هـ/١٠٥٢م)، المكتفى في الوقف والابتدا، ط٢، ج١، دراسة وتحقيق: د. يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م، ص١٢٨-١٥٤، وكذلك مقدّمة محقّق الكتاب: د. يوسف مرعشلي، ص٤٧-٧٥، ومقدّمة أبي محمد الحسن بن علي العماني (ت بعد ٥٠٠هـ/١١٠٦م)، المرشد في الوقف والابتداء، ج١، تحقيق: هند العبدلي، ص١٢ وما بعدها، وص٢٠ وما بعدها، ومقدّمة: محمد بن طيفور السّجاوندي (ت٥٦٠هـ/١١٦٥م)، علل الوقوف، تحقيق: د. محمّد العيدي، ص١٠١ وما بعدها، وكذلك مقدّمة محقّق الكتاب الدكتور محمّد العيدي، ص٩-٤٣، ومقدّمة: الأشموني، أحمد بن عبدالكريم المصري (من علماء القرن الحادي عشر) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ط٢، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٩٧٣م، ص٣-٢٧.

(٢) انظر على سبيل المثال: الشيخ محمّد مكّي الجريسي (ت١٣٢٢هـ/١٩٠٤م)، نهاية القول المفيد، ضبط وتصحيح عبدالله عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م، (الباب السّادس في بيان أحكام الوقف والابتداء)، ص١٥٠-١٨٥، ود. حازم حيدر، علوم القرآن بين البرهان والإتقان: دراسة مقارنة (معرفة الوقف والابتداء) مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ١٤٣٠هـ، ص٢٣٠-٢٣٦.

(٣) انظر مثلاً: مقدّمات كتب الوقف والابتداء آنفة الذكر.

وضمن هذه السّلسلة تأتي دراستي هذه ذات المفردات الأربع الرئيسة؛ فالانفتاح الدّلالي بالمعنى الإيجابي ما هو إلا تعدّد المعاني في السّياق الواحد وتضافرها تبعاً لمحتكمات منضبطة تتجلّى في مظاهر مختلفة كما سنرى[1]. وأمّا وقف المراقبة أو المعانقة ففرع من فروع علم الوقف والابتداء، وهو في الاصطلاح: أن يجتمع وقفان في محل واحد فلا يصح للقارئ أن يقف على كل منهما، بل إذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر لئلا يختل المعنى[2]. وهي نحوية بلاغية؛ لأنّ الإعراب والمعنى أخوان توأمان لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. وقد جمعت هذه المفردات معاً من باب التّلاقح بين العلوم، فحقل التفسير وعلوم القرآن غنيّ بحقائق ذات صلة قويّة بالدّراسات اللغويّة والأدبيّة، وإنّما نحن بحاجة إلى تحريك الفكرة، واستنطاقها بغير ما كانت تنطق به هناك، وخاصّة إذا كانت متلائمة مع الحقل الجديد، وما صنيع عبدالقاهر الجرجاني بخاف على دارس البلاغة العربيّة؛ حيث نقل كثيراً من أفكار سيبويه إلى البيئة البلاغيّة، وقد كان لنقل تلك الأفكار وتحريكها، ومن بعد استنطاقها مذاق مختلف لم يكن في موطنها الأوّل، وهذا بعض ما أرجوه من هذه الدّراسة[3].

---

(١) انظر: تحرير المصطلح من: د. محمد خليل جيجك، ثراء المعنى في القرآن الكريم، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٩، ود. مهدي عرار، مباحثات لسانيّة في ظواهر قرآنيّة، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م، (انفتاح الدّلالة في النص القرآني الشريف وجه من وجوه الإعجاز المعجب) ص١٥، وإيهاب سعيد النّجمي، تعدّد المعنى في النص القرآني، ط١، بلنسية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص١٧-٤٧.

(٢) انظر: الجريسي، نهاية القول المفيد، ص١٧٢.

(٣) انظر أثر تحريك الأفكار من حقل إلى آخر يُلائمه (مباحث علوم القرآن أنموذجاً) من: د. محمد محمد أبي موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، مكتبة وهبة، ط٢، ١٩٨٨، مقدّمة الطبعة الثانية، ص٧-٣٥، ود. محمد محمد أبو موسى، مراجعات في أصول الدرس البلاغي، مكتبة وهبة، ط١، ٢٠٠٥م، ص٢٧٣.

المسألة الأولى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾(البقرة:٢)

وقف المفسّرون على جوانب بلاغيّة متعدّدة من الآية الثانية في سورة البقرة، وفصّلوا القول في إعرابها تفصيلاً، ثُمّ رجّحوا أن تكون (ألم) جملة برأسها، أو طائفة من حروف المعجم مستقلّة بنفسها، و(ذلك الكتاب) جملة ثانية، و(لا ريب فيه) ثالثة، و(هدى للمتّقين) رابعة. ولعلّ مجيئها بدون حرف نسق يُشعر بتآخيها، فقد نبّه عزّ وجل في البداية على أنّه الكتاب المتحدّى به، ثمّ أشير إليه بأنّه الكتاب المنعوت بغاية الكمال، فكان تقريراً لجهة التحدّي، وشدّاً من أعضاده، ثمّ نفى عنه أن يتشبّث به طرف من الريب، فكان شهادة وتسجيلاً بكماله؛ لأنّه لا كمال أكمل مما للحق واليقين، ولا نقص أنقص مما للباطل والشبهة، ثمّ أخبر عنه بأنّه هدى للمتّقين، فقرّر بذلك كونه يقيناً لا يحوم الشك حوله. ثمّ لم تخل كلّ جملة من نكتة بيانيّة، ففي الأولى: الحذف والرّمز إلى الغرض بألطف وجه، وفي الثانية: ما في التعريف من الفخامة، وفي الثالثة: ما في تقديم الرّيب على الظّرف، وفي الرابعة: الحذف، ووضع المصدر الذي هو هدى موضع الوصف الذي هو هاد، وإيراده منكراً، والإيجاز في ذكر المتّقين[1].

وقد وقف ابن عاشور على دلالات الأوجه الإعرابيّة، إلا أنّ أصحاب كتب الوقف والابتداء كان لهم عناية خاصّة بمواطن الوقف وأنواعه، وما ينحسر عنه من دلالات، مِمّا جعلني أستشير كتب الوقف والابتداء أوّلاً، ثمّ أجمع ما قاله أهل التفسير -إن دعت الحاجة-، وأُحرّر المطلوب.

---

(١) انظر: أبا القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ/١١٤٣م)، الكشّاف، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م، ص٤٦، الرازي، فخر الدين محمّد (ت ٦٠٤هـ/١٢٠٧م)، مفاتيح الغيب، ج١، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٢٨٦، ومحمّداً بن يوسف أبا حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ/١٣٤٤م)، البحر المحيط، ج١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م، ص٦٤، علماً أن المفسّرين قد نقلوا عن الزمخشري عبارته، ولم يكن لهم سوى التصرّف في النقل إن تصرّفوا.

صور الوقف ودلالاته:

الصورة الأولى: **(ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ) (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)**، ويتفرّع من هذه الصورة وجهان رئيسان:

الوجه الأول: الوقف على (فيه) والابتداء بـ (هدى). في هذه الصورة يكون المعنى قد تمّ؛ فقد نفى الحق تبارك وتعالى الرّيب عن كتابه، ثُمّ أخبر أنّ هذا الكتاب هو هُدى للمتّقين.

وفي الإعراب: (ذلك) مبتدأ، و(الكتاب) خبره؛ أي: ذلك الكتاب الذي هذه منزلته من الرّفعة والعلوّ هو الجدير بالاتّباع، أو بهذا الوصف، فهو الكامل التّام الذي لا نقص فيه – فالألف واللام للكمال والتّمام[1]– وكأنّ ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص، وأنّه الذي يستأهل أن يُسَمّى كتاباً[2]. وهذا يعني بالضّرورة استغراق كل فرد من أفراده بهذه الصّفات[3].

وجملة (لا ريب فيه) تامّة من اسم وخبر، تنفي الرّيب عن هذا الكتاب، ولذلك فالوقف عليها (كاف)، وهو المشهور عند الزمخشري، والرّاجح عند الرّازي وابن كثير. وعلى هذا يصير الكتاب نفسه هدى، وهذا أولى؛ لما تكرّر من أنّ القرآن نور وهدى. يقول ابن عاشور: "وفيه من المبالغة في حصول الهداية به ما يقتضيه الإخبار بالمصدر للإشارة إلى بلوغه الغاية في إرشاد النّاس، حتّى كان هو عين

---

(١) انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج١، ص٢٨١.

(٢) انظر: الزمخشري، الكشّاف، ج١، ص٤٢.

(٣) انظر: مصطفى رمزي الأنطاكي (ت ١١٠٠هـ/١٦٩٠م)، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، تحقيق: حسين الدبوس وآخرين، عالم الكتب الحديث، إربد، ج١، ص٣١٥.

الهدى، تنبيهاً على رجحان هداه على هدى ما قبله من الكتب"[1]. بخلاف الوقف على (ريب) الذي يلزم منه أنّ في الكتاب هدى، وليس هو نفسه هدى[2].

أضف إلى ذلك أنّ عود الضّمير (الهاء) في (فيه)على الكتاب، فيه مزيد عناية به، كما أنّ نفي الرّيب منذ الافتتاح يُشير إلى أنّه يفتح باب التحدّي على مصراعيه، فلا يؤلّف البشر إلا ويعتريهم خوف التقصير، أمّا هذا الكتاب فقد أخبر الله تعالى أنّه تامّ، وهذا من الدّلالات التي وظّفها العلماء في الإشارة إلى أنّ القرآن الكريم من عند الله عزّ وجل، وليس من عند محمّد صلّى الله عليه وسلّم.

وقد تعدّدت الأوجه الإعرابيّة لهذه الصورة[3]، ويمكننا سوى ما تقدّم-على سبيل المثال- أن نُعرب (فيه) نعتاً لـِ (ريب)، ويكون خبر (لا) النافية للجنس محذوفاً، تقديره (عند المؤمنين)، و(هدى) التي بعدها: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو هُدى. فيكون الحقّ تبارك وتعالى قد وصف كتابه كذلك بالهداية في نفسه،

---

(١) محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م)، تفسير التحرير والتنوير، دار سحنون، تونس، ص٢٢٥.

(٢) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج١، ص٤٤، انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج١، ص٢٨٣، وانظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ/١٣٧٢م)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: د. السيّد محمد السيّد وآخرين، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص١١٦.

(٣) انظر تفصيل الأوجه الإعرابية لهذه الآية من: مكّي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ/١٠٤٥م) مشكل إعراب القرآن، ط٤، تحقيق: د.حاتم الضّامن، مؤسّسة الرّسالة، ١٩٨٨م، ص٧٤، شهاب الدّين أبو العبّاس السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ/١٣٥٥م)، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون،ج٢، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م، ص١٥-١٦.

أي: هو نفسه هدى للمتّقين. وعلّة حذف المضمر، أعني: (هو) للعلم به قبل، فقد صار من الوضوح والبيان بما يُغني عن الإعادة. والجمل آخذة بحجزة بعضها[1].

الوجه الثّاني: إذا أعربنا (هدى) تابعاً مرفوعاً على موضع (لا ريب فيه) على تقدير: ذلك الكتاب حقّ هدى، نقف على (لا ريب فيه) وقفاً حسناً؛ لأنّنا نكون قد عوّضنا (هدى) مكان (لا ريب فيه) على المحل طبعاً، والتابع ليس عمدة في الكلام كما هو معروف، ولذلك يكون الوقف تامّاً على (فيه).

ولعلّ من دلالة الوقف على (فيه) التعريض بأهل الكتاب في تعلّقهم بمحرَّف كتبهم مع ما فيها من ريب وشك واضطراب واضح دال على أنّه من صنع النّاس[2].

الصورة الثانية: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ﴾ ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

إذا أعربنا (هدى) مبتدأ مؤخّراً، و(فيه) خبراً مُقَدّماً، واعتبرنا خبر التبرئة محذوفاً، تقديره: (فيه)-والهاء في (فيه) عائدة على (الكتاب) لاتّضاح المعنى- وذلك نحو: إن زرتنا فلا براح يا هذا، أو إن زرتنا فلا براح، على إضمار لك. أي: فلا براح لك، وفي العربية: إن فعلت فلا بأس، أي: فلا بأس عليك، وفي القرآن: (قالوا لا ضير)، ومن المشهور: لا إله إلا الله، ولا حول ولا قوّة إلا بالله. على تقدير: لا إله للعالم إلا الله، ولا حول لنا ولا قوّة إلا بالله. إذا أعربنا ذلك كذلك نخلص إلى أنّ الوقف على (لا ريب) تامٌّ، شرطَ أن ننوي خبراً - وهذا أُسلوب

---

(١) أبو بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتدا، ص٤٨٧-٤٩٠، وانظر: أبا عمرو عثمان الداني، المكتفى في الوقف والابتدا، ص١٥٨، وانظر: الأشموني، منار الهدى، ص٢٩.

(٢) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١، ص٢٢٧-٢٢٨.

عربيّ مشهور – ومِمّن اشتهر عنه الوقف على (لا ريب) والابتداء بـ(فيه هدى) على تقدير خبر لـ(ريب) نافع وعاصم[1].

وعلّق ابن هشام على هذا الوجه، رافضاً قبوله، محتَجّاً بأنّ له نظيراً في القرآن يشهد بخلافه، وهو قوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (السجدة: ٢)[2]؛ ولذلك يكون ترجيحه للوقف على (فيه) وليس على (ريب). على أنّ الآية التي استشهد بها ليست كالأولى في نظمها، وعليه، لا نُسَلّم لابن هشام بما قاله.

ولعلّ من دلالة الوقف على (لا ريب) في هذه الصورة التعريض أيضاً بكل مرتاب فيه من المشركين وأهل الكتاب؛ أي: أنّ الارتياب في هذا الكتاب نشأ عن المكابرة، على الرّغم من كونه الكتاب الكامل[3].

الصورة الثالثة: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، ويتفرّع منها وجهان:

الوجه الأوّل: إذا أعربنا (هدى) خبراً لِـ (ذلك) نقف على آخر الآية وقفاً تامّاً، ولا نقف داخلها؛ أعني: على أجزائها؛ لأنّ (هدى) مع اللام التي هي بمثابة صلتها تكون تمام المبتدأ (ذلك). وعليه: لا نقف على (لا ريب) ولا على (فيه)؛ لأنّهما خبران لما قبلهما، والخبر مضطر إلى الذي خبّر به عنه.

الوجه الثّاني: إذا نصبنا (هدى) على القطع من (ذلك) أو من (الكتاب) أو من (فيه)، أو إن أعربنا (هدى) حالاً من اسم الإشارة (ذلك)؛ أي: أُشير إلى

---

(١) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١، ص٢٢٥.

(٢) انظر: الأنطاكي، غنية الأريب، ج٤، ص٣٦٠.

(٣) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١، ص٢٢٧-٢٢٨.

الكتاب (هادياً) عندها لا يحسن الوقف على شيء داخل الآية، ويكون الوقف تامّاً على آخرها. ولم يحسن الوقف داخل أجزاء الآية؛ لانّ المقطوع متعلّق بالمقطوع منه[1].

وبعد، فإنّ الصّورة الأولى فيها إشارة إلى علوّ شأن هذا الكتاب، وأنّه في المنزلة العليا بالنّسبة لغيره. ولمّا كانت هذه منزلته فقد نفى الرّيب عنه، دون التعرّض لغيره من الكتب السّماوية الأخرى، فكلّها في أصلها الأوّل من عند الله عزّ وجل، ثمّ استأنف خبراً آخر على سبيل الاستغراق مخبراً بأنّه هدى في نفسه. إلا أنّ في الصّورة الثانية ملحظين آخرين يزيدان عن الصّورة الأولى؛ ففيها إضمار خبر (لا) النافية للجنس، وفيها تعزيز المقطع الأخير بالجار والمجرور، وفي ذلك فوائد: أولاها: الإيجاز في جملة (لا النافية للجنس)، وثانيها: دلالتها على ما دلّت عليه الأولى، ومنتهاها: إدخال الجار والمجرور على المقطع الأخير، وما في ذلك من اختصاص، حيث أثبت الحقّ تبارك وتعالى الهداية للقرآن، ثمّ جعله مختصّاً بذلك دون غيره، فهو مقصد الهداية، وفي هذا تعريض بغيره من الكتب الدّنيويّة،

---

(١) انظر آخر وجه (أعني الحال) من: السّجاوندي، علل الوقوف، ص١٧٥. ومن الجدير بالذّكر في هذا المقام أن أنبّه – ولو لمرّة واحدة – إلى أنّ موضوع الوقف والابتداء يقود إلى موضوع آخر يحتاج إلى مزيد بحث، وهو الانغلاق الدّلالي، ومثاله في الآية موضع الدّرس: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ) (فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ). أوّلاً: إذا أعربنا (هُدى) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، ووقفنا على (ريب) صارت (فيه) كأنها زائدة؛ لأنّها في الأصل خبر للتبرئة، والوقف على (ريب) يقطعها عمّا قبلها، فتصبح مُعَلّقة بين جملة لم تتم (لا ريب) وبين جملة أُخرى قد تمّت (هو هُدى) فإن وقفنا كان الوقف قبيحاً. **ثانياً**: إذا أعربنا (هُدى) على أنّه تابع مرفوع على موضع (لا ريب فيه) وليس على موضع (لا ريب) بمعنى: ذلك الكتاب حقّ هُدى، عندها لا يكون الوقف على (ريب) تامّاً؛ لأنّه يُخرجها عن هذا الإعراب. ومن الوقف القبيح كذلك: الوقف على (ذلك) والابتداء بِـ (الكتاب لا ريب فيه هُدى للمتّقين). والوقف على (ذلك الكتاب) والابتداء بِـ (لا ريب فيه هدى للمتّقين). والوقف على (ذلك الكتاب لا) والابتداء بِـ (ريب فيه هدى للمتّقين) انظر: أبا بكر محمّد بن القاسم الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ص٤٨٦–٤٨٧.

حسب دلالة جملة الاختصاص[1]. أمّا الصورة الأخيرة، فجائزة إعراباً، لكنّ فيها تفويتاً لمعانٍ ودلالات انفتح عليها النصّ في الصّورتين الأوليين.

المسألة الثانية: قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ وَاللّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ (البقرة:٩٦) [2].

تعدّدت آراء العلماء في موضع الوقف من هذه الآية؛ فمنهم من وقف على (حياة) وقفاً تامّاً أو كافياً، ومنهم من وقف على (أشركوا) وقفاً تامّاً أو كافياً كذلك، ومنهم من وقف على (سنة) وقفاً كافياً أو حسناً، ومنهم من وقف على (يُعَمّر) وقفاً كافياً، ومنهم من جعل الوقف على آخر الآية (يَعملون) وقفاً تامّاً وأجود من الذي قبله.

ولمّا كان موضوعنا مختصّاً بوقف المراقبة فإنّ موضعين مِمّا تقدّم يدخلان تحت هذا الإطار، وهما الوقف على (حياة) والوقف على (أشركوا).

---

(١) انظر دلالات الاختصاص من: جمال الدين محمد القزويني (ت٧٣٩هـ/١٣٣٨م) الإيضاح في علوم البلاغة، مج١،ج٢، ط٣، دار الجيل، بيروت، ص١٣٥، وسعد الدّين مسعود التفتازاني (ت٧٩٢هـ/١٣٩٠م) المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م، ص٣٥٣-٣٥٤، وفضل عبّاس، البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني) ط٩، دار الفرقان، عَمّان، ٢٠٠٤م، ص٢٣٦-٢٣٧.

(٢) انظر الأحكام التفصيليّة للوقف والابتداء في هذه المسألة من: أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ/٩٢٢م)، جامع البيان في تأويل القرآن، ط١، مج١، ضبط وتعليق: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي،٢٠٠١م، ص٤٩٢-٤٩٣ وابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ص٥٢٥، وابن النحّاس، القطع والائتناف، ص٧٠-٧١ وأبي عمرو الدّاني، ص١٦٨-١٦٩، والسّجاوندي، علل الوقوف، ص٢١٨-٢٢٠ والعماني، المرشد، ص٢١٢-٢١٥، والأشموني، منار الهدى، ص٤٤-٤٥.

الوجه الأوّل ودلالته: الوقف على (حياة). قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾.

لم يُشر ابن الأنباري إلى هذا الوجه، ونسبه ابن النحّاس وأبو عمرو الداني لنافع، وقال أبو عمرو: هو (تام) عنده، وأشار إليه السجاوندي، ولم ينسبه. وأشار إليه العماني كذلك ولم ينسبه، وقال الأشموني: هو (كاف) عند أبي عمرو، تام عند نافع.

وكلّ ذلك على تقدير: (ولتجدنّهم أحرص النّاس على حياة، ومن الذين أشركوا قوم يودّ أحدهم)؛ أي: استأنف كلاماً جديداً في الإخبار عن طائفة من المشركين، قيل هم المجوس، وقيل غير ذلك[1].

وفي الإعراب يُمكن اعتبار (يود أحدهم) جملة في موضع الحال من قوله (ومن الذين أشركوا)، أو اعتبار (ومن الذين أشركوا) خبراً مُقَدّماً، ونُقدّر مبتدأ مؤخّراً، فيصير الكلام: (ومن الذين أشركوا قومٌ يودّ أحدهم...). وهذا كما تقدّم، وقف (تامّ) عند نافع، و(كاف) عند أبي عمرو.

الوجه الثاني ودلالته: الوقف على (أشركوا). قال تعالى: (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ) (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ...).

لم يذكر أبو بكر الأنباري نوع هذا الوقف، وإن أشار إلى موضعه، وقدّره، وذكر ابن النحّاس وأبو عمرو الدّاني أنّه (كافٍ). ونصّ ابن النحّاس على أنّ أبا حاتم هو قائلُ ذلك، وأشار بعدها إلى أنّه مذهب الفرّاء[2]، وأشار إليه السجاوندي،

---

(١) انظر: أبا عبدالله محمّداً القرطبي (ت٦٧١هـ/١٢٧٢م)، الجامع لأحكام القرآن، ط١، تحقيق: سالم البدري، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، ص٢٥.

(٢) انظر: ابن النحّاس، القطع والائتناف، ص٧٠-٧١.

ولم ينسبه. وعند العماني أنّ الوقف في هذا الموضع (تام) على ما نصّ عليه أبو حاتم، وعند الأشموني أن الأكثر يقفون على (أشركوا).

وقد وقف الإمام الطبري من قبل على هذا الموضع؛ أعني الوقف على (أشركوا)، ولم يُشر للأوّل؛ أعني الوقف على (حياة)، وكأنّه لا يعتبره، وتأويل ذلك: يا محمّد، لتجدنّ أشدّ النّاس حرصاً على الحياة في الدّنيا، وأشدّهم كراهة للموت اليهود؛ لعلمهم بما قد أعدّ الله لهم في الآخرة على كفرهم، بما لا يُقِرّ به أهل الشّرك الذين لا يؤمنون بالبعث؛ لأنّ اليهود يؤمنون بالبعث، ويعلمون ما لهم هنالك من العذاب، أمّا المشركون فلا يُصدّقون بالبعث، ولا بالعقاب. ولذلك كان اليهود أحرص منهم على الحياة، وأكره للموت.

ولَمّا أُضيف (أحرص) إلى (النّاس)؛ أي: أحرص من النّاس، أُظهرت (من) في الثانية. قال ابن عاشور في تحريره لهذه المسألة: "ويتعيّن الإظهار إذا كان المفضّل من غير نوع المفضّل عليه؛ لأنّ الإضافة حينئذ تمتنع كما هنا. فإنّ اليهود من النّاس، وليسوا من الذين أشركوا"[1].

وفي العربيّة: هو أسخى النّاس، ومن حاتم، وأشجع النّاس، ومن عنترة. بمعنى: هو أسخى من النّاس، ومن حاتم، وهو أشجع من النّاس، ومن عنترة. ثُمّ استأنف بعد ذلك الخبر عن جميعهم بقوله: (يودّ أحدهم)[2].

---

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مج١، ص٦١٧.

(٢) انظر: أبا زكريّاء يحيى الفرّاء (ت٢٠٧هـ/٨٢٢م)، معاني القرآن، ط٣، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد علي النجّار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٦٢-٦٣، وأبا إسحاق إبراهيم الزجّاج (ت٣١١هـ/٩٢٣م)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م، ص١٧٨ والطبري، جامع البيان، مج١، ص٤٩٢-٤٩٣، والعماني، المرشد، ص٢١٢.

وبعد، فيبدو لي أنّ الوقف على (أشركوا) آكد من الوقف على (حياة)؛ لأنّ سياق الآية -نظراً إلى ما قبلها وما بعدها- حديث عن اليهود، فهم حريصون على حياة، وأحرص من الذين أشركوا على وجه الخصوص، ولمّا كانوا كذلك، فالواحد منهم يودّ لو يعمّر ألف سنة وما هو بمزحزحه من العذاب. والوقف على (حياة) لا يفيد ذلك، إذ إنّه يُخبر بأنّهم أحرص النّاس على حياة، ثُمّ يستأنف حديثاً آخر عن الذين أشركوا، وهذا إن كان جائزاً، إلا أنّني أرى سياق الآية مُرجّحاً أقوى يشهد للوقف على (أشركوا).

المسألة الثالثة: قال تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُواْ لِي وَلاَ تَكْفُرُونِ﴾ (**البقرة:150-152**).

الوجه الأوّل ودلالته: الوقف على (تهتدون) أي: (وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ)(كَمَا أَرْسَلْنَا).

الوقف على (تهتدون) تامٌّ، نصّ على ذلك: ابن الأنباري، وابن النحّاس، وأبو عمرو الدّاني، والسّجاوندي، والعُماني، والأشموني على اختلاف في المصطلح عند بعضهم[1]. وهم مجمعون على أنّ هذا الوقف (تامّ) إذا تعلّقت (الكاف) في (كما أرسلنا) بـِ (فاذكروني)، أي: كما أنعمت عليكم بإرسال رسول منكم فاذكروني واشكروا لي، فإن جزاء هذه النعمة ذكري والشكر لي، كأنّه قال: فاذكروني أذكركم

(١) انظر تفصيل المسألة كلّها من: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ص٥٣٥-٥٣٦، وابن النحّاس، القطع والائتناف، ص٨٥-٨٦، ومكّي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ص١١٤، وأبي عمرو الدّاني، المكتفى، ص١٧٧-١٧٨، والسّجاوندي، علل الوقوف، ص٢٥٧-٢٥٨، والعُماني، المرشد: ص٢٦٦-٢٦٧، والأشموني، منار الهدى، ص٥١-٥٢، وانظر تفصيل رأي ابن جرير من: جامع البيان، مج٢، ص٤٣-٤٤.

كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم، وتكون (كما) جواباً لقوله: (فاذكروني)، كقولهم: كما زيد محسن إليك فأحسن إليه.

﴿وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ ⟵ (تام) إذا تعلّقت (كما أرسلنا) بـِ (فاذكروني).

الوجه الثاني ودلالته: الوقف على (تعلمون) ﴿وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾ ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾.

الوقف على (تعلمون) كاف، نصّ على ذلك: ابن الأنباري، وابن النحّاس، وأبو عمرو الدّاني، والسّجاوندي، والعُماني، والأشموني على اختلاف في المصطلح عند بعضهم. وهم مجمعون كذلك على أنّ الوقف (كافٍ) إذا تعلّقت (الكاف) في (كما أرسلنا) بما قبلها؛ أي جعلناها صلة للكلام المتقدّم قبلها. ففي هذه الحالة، لا نقف على (تهتدون)، إذ الوقف لا يكون تامّاً أي ليس بوقف، وتكون (ما) في هذه الحالة مصدرية، ونقف على (تعلمون) على تأويل: أنّ الله تعالى أمرهم بالخشية ليتم نعمته عليهم في أمر القبلة، كما أنعم عليهم بإرسال الرّسول صلّى الله عليه وسلم، وعلى هذا يكون الوقف (كافياً) على (تعلمون)، ونبتدئ بما يليها: (فاذكروني أذكركم)، وذكر ابن النحّاس أنّ ابن جرير رجّح هذا الوجه، وتأوّله قائلاً: ولأتمّ نعمتي عليكم ببيان شرائع ملّتكم الحنيفيّة، وأهديكم لدين خليلي إبراهيم كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم، واستبعد الوجه الآخر. ورُدّ عليه بأنّ الذي استبعده جائز، وأهل التأويل عليه، وعن الأخفش سعيد نحو هذا[1].

﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ ⟵ (كاف) إذا تعلّقت (كما أرسلنا) بما قبلها، ولا نقف في هذه الحالة على (تهتدون).

وبعد، فهذه مسألة – كما رأينا – مبناها على التعليق، فإن علّقنا (كما) بما بعدها، وقفنا على (تهتدون)، فتكون (كما) جواباً لـِ (فاذكروني)، أي: يكون جزاء

(١) انظر: ابن النحّاس، القطع والائتناف، ص٨٥-٨٦.

النعمة شكر المنعم. وإن علّقنا (كما) بما قبلها، على اعتبار مصدريّتها يكون الحديث عن خشية الله وحده؛ كي يُتِمّ نعمه على النّاس، سبيلاً إلى هدايتهم هدايةَ إرسال رسول منهم. فثمرة الخشية إذن، هي تمام النّعمة، الكامنة في إرسال الحبيب محمّد صلّى الله عليه وسلّم لخيريّة البشريّة، وهو الوجه المختار.

المسألة الرّابعة: ﴿هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ ﴾(آل عمران:٧)

الشاهد في هذه الآية هو الوقوف على لفظ الجلالة ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾، أو على لفظة (العلم) من قوله تعالى: ﴿والراسخون في العلم﴾ فإنّ بين الوقفين تضادّاً ومراقبة، فإن وُقِف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر[1].

الوجه الأوّل ودلالته: قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ﴾ ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾.

ذكر ابن الأنباري أنّ الوقف على هذا الوجه (تامّ) لمن زعم أن (الرّاسخون في العلم) لم يعلموا تأويله، وهو قول أكثر أهل العلم، وهو مذهب أهل السنة والجماعة على ما قال السّجاوندي[2]. وأصحاب هذا المذهب رفعوا (الرّاسخون) بالضمير في (يقولون) العائد عليهم؛ أي: أعربوا (الرّاسخون) مبتدأ، وخبره جملة (يقولون). ولذلك كان الوقف على (العلم) عندهم غير تام، وليس بحسن كذلك؛ لأنّ

---

(١) انظر: الأشموني، منار الهدى للأشموني، ص٧٠-٧١.

(٢) انظر: ذكر ابن النحّاس أنّ نيفاً وعشرين رجلاً من الصحابة والتابعين والقرّاء والفقهاء وأهل اللغة يقولون بهذا، وسمّاهم بأسمائهم، فمن الصحابة: عائشة وابن عبّاس وابن مسعود، ومن التابعين: الحسن وابن نهيك والضحاك، ومن الفقهاء: مالك بن أنس، ومن القرّاء: نافع، ويعقوب، والكسائي، ومن النحويين: الأخفش سعيد، والفرّاء، وسهل بن محمد..إلخ. انظر هؤلاء وغيرهم من أصحاب المذهبين من: ابن النحّاس، القطع والائتناف، ص١٢٤-١٢٦.

(الراسخون) مرفوعون بما عاد من (يقولون)، ولا يحسن الوقف على المرفوع دون الرّافع. وفي قراءة ابن مسعود ما يُقوّي هذا المذهب، حيث قرأ: (إنْ تأويله إلا عند الله والرّاسخون في العلم يقولون)، وفي قراءة أُبيّ: (ويقول الرّاسخون في العلم آمنّا به)[1]. إذن، بلغ رسوخهم في العلم إلى أن قالوا: (آمنّا به) على الرّغم من عدم معرفتهم تأويله.

وعلّل السجاوندي هذا الوقف بضدّه؛ حيث رأى أنّ الوصل، وهو خلاف القطع يقتضي أنّ (الرّاسخون) في العلم يعلمون تأويل المتشابه كما يعلمه الله. وهذا ليس بصحيح، بل المذهب أنّ شرط الإيمان بالقرآن العمل بمحكمه، والتسليم لمتشابهه؛ إذ المتشابه عندهم هو ما لا سبيل لأحد إلى علمه. وعند آخرين أنّ المتشابه أنواع، وليس نوعاً واحداً، والتأويل على الاستيفاء والكمال هو الذي لا يعلمه إلا الله.

الوجه الثاني ودلالته: قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ هذا مذهب مجاهد على ما ذكر ابن الأنباري وغيره، على تأويل: الرّاسخون في العلم يعلمون تأويله ويقولون آمنّا به، وفي هذه الحالة تكون لفظة (الرّاسخون) معطوفة على لفظ الجلالة مرفوعة. إلا أنّ الوقف على (العلم) غير تام؛ لأنّ قوله: (يقولون آمنّا به) حال من الرّاسخين، كأنّه قال: قائلين آمنّا به، والوقف قبل الحال غير تام، وإن لم نعتبره حالاً، وكان استئنافاً فالوقف جائز حسن[2] إلا أنّ بعض من رأى الوصل، قال: بأنّ المتشابه هو المنسوخ. وهذا عند الباحثين تخصيص بدون دليل[3].

---

(١) انظر قراءة ابن مسعود وأُبَي من: الفرّاء، معاني القرآن، ج١، ص١٩١.

(٢) انظر: ابن الأنباري، الوقف والابتداء، ص٥٦٦، وابن النحّاس، القطع والائتناف، ص١٢٤-١٢٧، والدّاني، المكتفى، ص١٩٥-١٩٧، والسّجاوندي، علل الوقوف، ص٣٦١-٣٦٣، والأشموني، منار الهدى، ص٧٠-٧١.

(٣) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٤، ص١٤.

وتوفيقاً بين الاختيارين، أرى أنّ ابن عطيّة الأندلسي أحسنَ في التّوفيق بين الاختيارين، حيث رأى أنّ من قطع (الرّاسخون) عمّا قبلها، قصد ألاّ أحد يعلم تأويله على الاستيفاء والكمال إلا الله عزّ وجل، والرّاسخون يعلمون منه ما يُمكن أن يُعلم، ويقولون: (آمنّا به).

وأمّا من وصل، ولم يقف على لفظ الجلالة، فإنّ مُراده بهذا العطف إدخال هذا الصّنف في علم التأويل، ولكنْ، ليس على سبيل الكمال، وإنّما تأويل ما يُمكن من الأحكام التي يدخلها القياس والتأويل بالرأي[1]. فالمحكم-على الوجه المختار- ما اتّضح معناه، ولم يحتمل إلا تأويلاً واحداً، والمتشابه: ما احتمل من التأويل أوجهاً، ومنه؛ أي المتشابه، ما لا يُعلم البتّة، كأمر الرّوح وما شاكلها، ومنه ما يحمل وجوهاً في اللغة، فيُتأوّل تأويله المستقيم، كقولهم: ما قام لنصرتي إلا فلان وفلان، وأحدهما قد نصرك، بأن حارب معك، والآخر إنّما أعانك بكلام فقط[2].

المسألة الخامسة: **قال تعالى:** ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُم مِّنَ اللّهِ شَيْئاً وَأُولَـئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ، كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾**(آل عمران: ١٠-١١).**

---

(١) مكّي ممن وصل، وقال: "والرّاسخون في العلم عطف على الله جلّ ذكره، فهم يعلمون المتشابه، ولذلك وصفهم الله تعالى بالرّسوخ في العلم، ولو كانوا جُهّالاً بمعرفة المتشابه لما وُصفوا بالرّسوخ في العلم" انظر: مكي، مشكل إعراب القرآن، ص١٤٩.

(٢) انظر تفصيل المسألة من: القاضي أبي محمّد عبدالحق بن عطيّة الأندلسي (ت٥٤٦هـ/١١٥١م)، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مج٣، ط٢، تحقيق وتعليق: عبدالله الأنصاري والسيّد عبدالعال، دار الفكر العربي، القاهرة، ص٢٤-٢٨، ومن القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٤، ص١٢-١٤.

هاتان الآيتان تُبشّران الرّسول صلّى الله عليه وسلّم ومن آمن معه بأنّ الكفّار مآلهم في الدّنيا إلى الاستئصال، وفي الآخرة إلى النّار، كما جرى لآل فرعون، أُهلكوا في الدّنيا، وصاروا إلى النّار. ولعلّ في الوقف وتجاذبه ما يعضد ذلك، بل يوسّعه؛ فمن العلماء من جعل الوقف على (النّار) غير تام[1]، أو ليس بقطع كاف – على اختلاف في المصطلح– ومنهم من جعل الوقف على (النّار) كافياً[2]. وكلا الوجهين معتمده تعليق الكاف أو العامل فيها، وعلى العموم، هما وجهان محتملان ينفتحان بالدّلالة على معان عظيمة، وتفصيلهما كالآتي:

الوجه الأول ودلالته: ﴿وَأُولَـئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ تعليق الكاف بما قبلها بـ (لن تغني عنهم) أو بـ (وقود النّار)؛ أي: إنّ الذين كفروا ككفر آل فرعون والذين من قبلهم لن تُغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً وأولئك هم وقود النّار. إذن، من قال بذلك وصل ولم يقف على (النّار).

الوجه الثّاني ودلالته: ﴿وَأُولَـئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ﴾ ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾، تعليق الكاف بما بعدها، وفي هذه الحالة يكون الوقف على (النّار) كافياً، سواء أكانت الكاف في موضع رفع أم نصب. ومن التقديرات المحتملة في هذه الحالة: اعتبار (كدأب) خبراً لمبتدأ محذوف، أي: دأبهم كدأب آل فرعون. وبه بدأ الزمخشري، وابن عطيّة، وأبو حيّان. أو اعتبار (كدأب) في موضع نصب بوقود؛ أي: توقد النّار بهم كما توقد بآل فرعون. قاله الزمخشري وأبو حيّان. أو

---

(١) من هؤلاء: أبو حاتم، الفرّاء، ابن الأنباري.

(٢) قال ذلك أبو عمرو الدّاني، وكثير ممّن جاء بعده.

بفعل مقدّر من لفظ الوقود؛ أي: عُذّبوا تعذيباً كدأب آل فرعون، ويدل عليه وقود النّار. قاله أبو حيّان. وغير ذلك من التقديرات[1].

إذن، إنّ دأب هؤلاء الكفّار؛ أي: جدّهم واجتهادهم أو أمرهم وشأنهم في تكذيبهم لمحمّد صلّى الله عليه وسلم، وكفرهم بدينه كدأب آل فرعون مع موسى عليه السّلام، ثُمّ إنّا أهلكنا أولئك بذنوبهم، فكذا نهلك هؤلاء. أو إنّ عادة هؤلاء الكفّار ومذهبهم في إيذاء محمد صلّى الله عليه وسلّم كعادة من قبلهم في إيذاء رسلهم، وعادتنا أيضاً في إهلاك هؤلاء كعادتنا في إهلاك أولئك الكافرين المتقدّمين[2].

وخلاصة ما تقدّم، فإنّ الوجه الأوّل فيه إشارة إلى فظاعة كفر آل فرعون والذين من قبلهم، فمن يكفر ككفرهم فلن تغني عنه أمواله ولا أولاده من الله شيئاً، وهو من أهل النّار، دون أن يكون لذلك مفهوم مخالفة، وإنّما هي إشارة إلى عظم جرمهم. وأمّا الوجه الثّاني – وهو المختار عندي– ففيه تسلية للرّسول صلّى الله عليه وسلّم ولأتباعه، مع تحذير ووعيد للمجرمين، بأنّ مصيرهم إلى النّار؛ ذلك أنّ

---

(١) انظر: أبا حيان، البحر المحيط، ج٣، ص٣٦-٣٧، فقد ذكر عشرة أوجه من التقديرات المحتملة للعامل في الكاف. وانظر تفصيل المسألة من: ابن الأنباري، الوقف والابتداء، ص٥٦٨-٥٦٩، وانظر ابن النحّاس، القطع والائتناف، ص١٢٧، ومكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص١٥٠، وأبا عمرو الدّاني، المكتفى، ص١٩٧، والسجاوندي، علل الوقوف، ص٣٦٤، وهبة الله بن علي العلوي (ت٥٤٢هـ/١١٤٧م)، أمالي ابن الشّجري، ج٣، تحقيق ودراسة: د. محمود الطّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص١٧١-١٧٢ (المجلس الموفى الثمانين-زلاّت مكي بن أبي طالب المغربي في: مشكل إعراب القرآن)، الأشموني، منار الهدى، ص٧١. ومن كتب التفسير: الطبري، جامع البيان، ج٣، ص٢٢٢-٢٢٤، والزمخشري، الكشّاف، ج١، ص٣٣٣-٣٣٤، والرّازي، مفاتيح الغيب، مج٣، ص١٧٣-١٧٤، أبا حيّان، البحر المحيط، مج٣، ص٣٦-٣٧.

(٢) انظر: الرّازي، مفاتيح الغيب، مج٣، ص١٧٣-١٧٤.

في الأوّل تحذيراً من كفرٍ ككفر آل فرعون، وفي الثّاني تسلية وطمأنة للدّعوة وللدّعاة عامّة بأنّ ما يتعرّضون له في سبيل مبادئهم ليس غريباً، فقد فعله فرعون مع موسى، مع ما في الوجه الثّاني من دلالة على ما دلّ عليه الأوّل من حيث مصير الكافرين إلى النّار.

المسألة السّادسة: **قال تعالى:** ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَراً وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوَءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً وَيُحَذِّرُكُمُ اللّهُ نَفْسَهُ وَاللّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ **(آل عمران: ٣٠)**.

الشاهد في هذه الآية هو وصل (مُحضراً) بما بعدها، أو قطعها عمّا بعدها، فالمسألة إذن على وجهين:

الوجه الأوّل ودلالته: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَراً﴾ ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوَءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً﴾.

نُسب للإمام نافع أنّ الوقف على (محضراً) حسن، أو كاف، أو تام –على اختلاف في المصطلح–، وذلك يكون إن أعربنا (ما) التالية لِـ (محضراً) مبتدأ، وجعلنا خبرها جملة (تودّ).

الوجه الثاني ودلالته: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَراً وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوَءٍ﴾ ﴿تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً﴾.

رجّح الإمامان؛ أبو عمرو الداني والسّجاوندي وصل (محضراً) بما بعدها، والوقف في هذه الحالة يكون على (سوء) أو على (بعيداً) كما قال الأخفش، معتبرين (ما) في موضع نصب، عطفاً على قوله: (وما عملت من خير). والتقدير: وما عملت من سوء كذلك؛ لأنّ السوء يوجد محضراً كالخير، وتكون جملة (تودّ) مستأنفة. وهذا التقدير الأخير يرجع إلى موضع الضّمير المتّحد، أهو

عائد إلى (ما) أم إلى جنس العمل[1]. كما أنّ للواو في الآية الكريمة دورا كبيرا في اعتبار الوقف؛ فإذا كانت عاطفة لا نقف على (محضراً)، ويكون التقدير: تجد ما عملت من خير وما عملت من سوء، وإذا كانت للاستئناف، وقفنا، إلا أنّ الآية بهذا الوقف قد لا تكون دليلاً على القطع بوعيد المذنبين؛ وذلك لأنّه نصّ في جانب الثّواب على كونه محضراً؛ وأمّا في جانب العقاب فلم ينص على الحضور، بل ذكر أنّهم يودّون الفرار منه، والبعد عنه، وفي هذا إشارة إلى أنّ جانب الوعد أولى بالوقوع من جانب الوعيد.

وعلى العموم إن وصلنا ولم نقف؛ أي: عطفنا، وجعلنا (ما) في موضع نصب، فلنا في (تودّ) وجهان: أن تكون على الاستئناف، أو في موضع نصب على الحال إن كانت (تجد) من وجدان الضالّة، أي: وادّة تباعد ما بينها وبين ما عملت من سوء، وبه قال الإمام الطبري، ولكنْ، إن كانت بمعنى تعلم فـَ (تودّ) في موضع المفعول الثّاني. ويجوز أن تكون (ما) موصولة في موضع رفع بالابتداء، و(تودّ) الخبر، وهو ما رجّحه الزمخشري؛ أي: الذي عملته من سوء تودّ هي لو تباعد ما بينها وبينه[2].

وبعد، فالذي يبدو لي أنّ اختيار الإمامين: أبي عمرو الدّاني والسّجاوندي هو الرّاجح، فالخير والشرّ محضران، ولا معنى لحضور أحدهما دون الآخر، ثُمّ يكون الاستئناف بـ (تودّ) أي: تودّ النّفس لو أنّ بينها وبين ما عملته من سوء أمداً بعيداً.

---

(١) انظر تفصيل المسألة من: ابن الأنباري، الوقف والابتداء، ص٥٧٤، و ابن النحّاس، القطع والائتناف، ص١٣١-١٣٢، مكّي، مشكل إعراب القرآن، ص١٥٥، والداني، المكتفى، ص١٩٩، والسجاوندي، علل الوقوف، ص٣٦٨، والأشموني، منار الهدى، ص٧٥.

(٢) انظر تفصيل آراء المفسّرين من: الطبري، جامع البيان، ج٣، ص٢٧٠-٢٧١، والزمخشري، الكشّاف، ج١، ص٣٤٦-٣٤٧، والرّازي، مفاتيح الغيب، ج٣، ص١٦، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٤، ص٣٩، وأبي حيّان، البحر المحيط، ج٣، ص٩٨-١٠٢.

المسألة السّابعة: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ(١٧١)الَّذِينَ اسْتَجَابُواْ لِلّهِ وَالرَّسُولِ مِن بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ مِنْهُمْ وَاتَّقَواْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ (آل عمران: ١٧١-١٧٢).

الشاهد في هذه المسألة: أنّنا إن وقفنا على (المؤمنين) لا نقف على (القرح)، والعكس صحيح، وكلا الوجهين في الوقف يعتمد على إعراب (الذين).

الوجه الأوّل ودلالته: ﴿وَأَنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُواْ لِلّهِ وَالرَّسُولِ﴾. الوقف على المؤمنين تامّ أو كافٍ -على اختلاف في المصطلح- إذا أعربنا: (الذين) مبتدأ، وخبره ﴿من بعد ما أصابهم القرح﴾ أو ﴿للذين أحسنوا منهم واتّقوا﴾. أو (الذين) خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: هم الذين استجابوا لله وللرّسول، فخرجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى حمراء الأسد في طلب قريش وانتظارهم لهم(١).

الوجه الثّاني ودلالته: ﴿وَأَنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ اسْتَجَابُواْ لِلّهِ وَالرَّسُولِ مِن بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ﴾. الوقف على (القرح) ووصل (المؤمنين) بما بعدها إذا أعربنا: (الذين) نعتاً أو بدلاً من (المؤمنين)، أو بدلاً من الذين لم يلحقوا بهم، أو منصوبة على المدح، والتقدير: أعني الذين، أو رفعاً على القطع، والتقدير: هم الذين(٢).

---

(١) انظر: مكي، مشكل إعراب القرآن، ١٧٨-١٧٩، وأجاز الوجه الآخر.

(٢) انظر: ابن الأنباري، الوقف والابتداء، ص٥٨٨، وابن النحّاس، القطع والائتناف، ص١٥٤، ومكّي، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص١٧٨-١٧٩، والسّجاوندي، علل الوقوف، ص٤٠٢-٤٠٤، والأشموني، منار الهدى، ص٩٢-٩٣. ومن المفسّرين انظر: الطبري، جامع البيان، ج٤، ص٢٢٠، حيث يرى الوصل، والزمخشري، الكشّاف، ج١، ص٤٣١، بدأ بالوقف، وذكر الوجه الثّاني، وذكر ابن عطيّة الوجهين، ورجّح الأوّل؛ على الابتداء والخبر، انظر: المحرّر الوجيز، مج٣، ص٤٢٢، والرّازي، مفاتيح الغيب، ج٤، ص٨٥-٨٦، بدأ بالوقف، ونسبه للزجّاج، وذكر الوجه الثّاني، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٤، ص١٧٧، بدأ بالوقف، وذكر الوجه الآخر، وأبو حيّان، البحر المحيط، ج٣، ص٤٣٥، بدأ بالوقف، وذكر الوجه الثّاني، وانظر كذلك: السّمين الحلبي، الدر المصون، ج٢، ص٢٦٠، وابن عاشور، التحرير والتنوير، مج٢، ج٤، ص١٦٧، بدأ بالوصل، ونثنّى بالوقف.

وبعد، فالذي يبدو لي في ختام هذه المسألة أنّ الوجه الأوّل أقرب إلى المراد؛ فقد بدأ الحديث عن المؤمنين المجاهدين، ثُمّ ضربَ لنا الحقّ تبارك وتعالى مثلاً بصنف من المجاهدين الذين استجابوا لله وللرّسول من بعد ما أصابهم القرح. وكأنّ سائلاً سأل وقد شدّه ما شدّه من حالهم، فتعيّن ذكرهم، وفي الذّكر تنويه بفضلهم، ومدح لحضورهم، وفي توقّع السّؤال كذلك مزيد تنبيهٍ وعلوّ شأن، بل يكفي أن نعرف من فضلهم أنّ استجابتهم كانت فوريّة، كما دلّت عليه من، حين دخلت على الظرف (بعد)[1]. أمّا الوجه الثّاني، فالآية فيه خبريّة دلّت على المدح والتعظيم، دون توقّع سؤال كما التّوجيه السّابق[2].

الخاتمة:

يحسن بي في ختام هذه الدّراسة أن أوصي بضرورة تفعيل المزاوجة بين علمي: العربية، وعلوم القرآن، وخاصّة حقل الوقف والابتداء، فهو من الحقول الغنيّة بالدّراسات اللغويّة عامّة، فعلى سبيل المثال: يمكن قيام دراسة بلاغيّة تطبيقيّة على أحد كتب الوقف والابتداء، كما يُمكن دراسة كتاب أو أكثر دراسة نحويّة دلالية، وإن شئنا درسنا ما يتخرّج على الأوجه الإعرابيّة من دلالات بلاغيّة، وغير ذلك كثير، فالتعليق، وعود الضّمير، والفصل والوصل كلّها مباحث تحمل معاني جديدة، تتعدّد من خلالها الأوجه الإعرابيّة في الآيات، فتتفتح الدّلالات وتتسع اتّساعاً محكوماً بسند صحيح، فليس كلّ ما جاز نحواً جاز قراءة.

---

(١) انظر تفصيل الحديث عن هذه الآية لغة، وخاصّة من جهة دخول حرف الجر (من) على الظّرف (بعد) من: مشهور مشاهرة، المتشابه اللفظي في القرآن الكريم: دراسة نقديّة بلاغيّة، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١٠م، ص٧٢-٧٣.

(٢) انظر قريباً من هذا المعنى عند: عصام الدّين إسماعيل الحنفي (ت١١٩٥هـ/١٧٨١م)، حاشية القُونَوِيّ على تفسير البيضاوي، ج٦، ضبط وتصحيح: عبدالله عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م، ص٤٠٨-٤٠٩.

وقد تبيّن لي أنّ هذا اللون من الوقف، أشبه ما يكون بالتّرقيم المنضبط، أو بالفصل والوصل، فما المقاطع التي ينتهي إليها القارئ إلا كالمنازل التي ينزلها المسافر، حُسناً وتماماً وجوازاً وكراهة[1]، وقد أولاه أصحاب كتب الوقف والابتداء عناية فائقة، وإن كان في كتب التفسير عامّة.

وقد كان للمحدثين وقفات طيّبة عند هذه الكتب، إلا أنّها وقفات مجتزأة، ينقصها الاستقصاء، ويجمعها محاولة ترتيب بعض الآراء، دون الترجيح، وإن كان أحياناً، فبدون مرجّحات منضبطة.

ولعلّني أكون في دراستي هذه قد شاركت القوم في البناء، أو استأنفت جهداً عبّدت الطريق من خلاله لدراسات قادمة، فقد اعتمدت أمّهات كتب الوقف والابتداء، إضافة إلى أمّهات كتب التفسير التي عُنيت بعلم الوقف والابتداء خاصّة، وبالتحليل اللغوي عامّة، غير مُغفِل لدراسات المحدثين. واللهَ أرجو أن يكتب لي التوفيق والسّداد، وَآخِرُ دَعْوَاي أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

---

(١) إشارة إلى قول العماني، وزكريّا الأنصاري: "والقارئ كالمسافر، والمقاطع التي ينتهي إليها القارئ كالمنازل التي ينزلها المسافر، وهي مختلفة في الحسن والتّمام، والجواز والكراهة، كاختلافها في الخصب ووجود الماء والكلأ، وما يتظلّل به من شجر زكي..." انظر العماني، ج١، ص٨٧-٨٨، وزكريا الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، ص١.

المصادر والمراجع

الأشموني، أحمد بن عبدالكريم المصري (من علماء القرن الحادي عشر)، **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**، ط٢، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٩٧٣م.

الأنباري، محمد بن القاسم (ت٣٢٨هـ/٩٤٠م)، **إيضاح الوقف والابتداء**، تحقيق: الشيخ عبدالرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧م.

الأنصاري، زكريّا بن محمد (ت٨٢٣هـ/١٤٢٠م)، **المقصد لتلخيص ما في المرشد**، (طبعة إلكترونية).

الأنطاكي، مصطفى رمزي (ت ١١٠٠هـ/١٦٩٠م)، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، تحقيق: حسين الدبوس وآخرين، عالم الكتب الحديث، إربد.

بني دومي، خالد قاسم، دلالات **الظّاهرة الصّوتيّة في القرآن الكريم**، عالم الكتب، إربد، ٢٠٠٦م.

التفتازاني، سعد الدّين مسعود (ت٧٩٢هـ/١٣٩٠م)، **المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم**، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

الجريسي، الشيخ محمّد مكّي (ت١٣٢٢هـ/١٩٠٤م)، **نهاية القول المفيد**، ضبط وتصحيح عبدالله عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.

جيجك، محمد خليل، **ثراء المعنى في القرآن الكريم**، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٠م.

الحربي، عبدالعزيز،"وقف التجاذب (المعانقة) في القرآن الكريم"، **مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، السعودية**، ج١٩، ع٣١، رمضان، ١٤٢٥هـ.

حسّان، تمّام، **مقالات في اللغة والأدب**، ج٢، عالم الكتب، ٢٠٠٦م.

الحموز، عبدالفتاح "**مواضع اللبس في العربيّة وأمن لبسها**"، مجلة مؤتة للبحوث والدّراسات، الأردن، مج٢، ع١، ١٩٨٧م.

الحنفي، عصام الدّين إسماعيل (ت١١٩٥هـ/١٧٨١م)، **حاشية القُونَوِيّ على تفسير البيضاوي**، ضبط وتصحيح: عبدالله عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

حيدر، حازم، **علوم القرآن بين البرهان والإتقان: دراسة مقارنة**، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ١٤٣٠هـ.

أبو حيّان الأندلسي، محمّد بن يوسف(ت ٧٤٥هـ/١٣٤٤م)، **البحر المحيط**، ج١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م.

الداني، أبو عمرو عثمان (ت٤٤٤هـ/١٠٥٢م)، **المكتفى في الوقف والابتدا**، ط٢، ج١، دراسة وتحقيق: د. يوسف المَرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.

الرازي، فخر الدين محمّد (ت ٦٠٤هـ/١٢٠٧م)، **مفاتيح الغيب**، ج١، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٥م.

الزجّاج، أبو إسحاق إبراهيم (ت ٣١١هـ/٩٢٣م)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ/١١٤٣م)، **تفسير الكشّاف**، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

السّجاوندي، محمد بن طيفور (ت٥٦٠هـ/١١٦٥م)، **علل الوقوف**، تحقيق: د. محمّد العيدي.

السمين الحلبي، شهاب الدّين أبو العبّاس (ت٧٥٦هـ/١٣٥٥م)، **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق وتعليق: الشيخ علي معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م.

صالح، عبدالكريم، **الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم**، ط١، دار السّلام، القاهرة، ٢٠٠٦م.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ/٩٢٢م)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ط١، مج١، ضبط وتعليق: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م.

ابن عاشور، محمد الطاهر (ت ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م)، **تفسير التحرير والتنوير**، دار سحنون، تونس.

عبّاس، فضل حسن (ت١٤٣٢هـ/٢٠١١م)، **البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني)** ط٩، دار الفرقان، عَمّان، ٢٠٠٤م.

عرار، مهدي، **ظاهرة اللبس في العربيّة**، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٧م.

عرار، مهدي، **مباحثات لسانيّة في ظواهر قرآنيّة**، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.

ابن عطية الأندلسي، القاضي أبو محمّد عبدالحق (ت٥٤٦هـ/١١٥١م)، **المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبدالله الأنصاري والسيّد عبدالعال، دار الفكر العربي، القاهرة.

العلوي، هبة الله بن علي (ت٥٤٢هـ/١١٤٧م)، **أمالي ابن الشّجري**، ج٣، تحقيق ودراسة: د. محمود الطّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

العماني، أبو محمد الحسن بن علي (ت بعد ٥٠٠هـ/١١٠٦م)، **المرشد في الوقف والابتداء**، ج١، تحقيق: هند العبدلي.

الفرّاء، أبو زكريّاء يحيى (ت٢٠٧هـ/٨٢٢م)، **معاني القرآن**، ط٣، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد علي النجّار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠٠١م.

القرطبي، أبو عبدالله محمّد (ت٦٧١هـ/١٢٧٢م)، **الجامع لأحكام القرآن**، ط١، تحقيق: سالم البدري، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

القزويني، جمال الدين محمد (ت٧٣٩هـ/١٣٣٨م)، **الإيضاح في علوم البلاغة**، ط٣، دار الجيل، بيروت.

القيسي، مكّي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ/١٠٤٥م)، **مشكل إعراب القرآن**، ط٤، تحقيق: د. حاتم الضّامن، مؤسّسة الرّسالة، ١٩٨٨م.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ/١٣٧٢م)، **تفسير القرآن العظيم**، **تحقيق**: د. السيّد محمد السيّد وآخرين، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٢م.

مشاهرة، مشهور موسى، **المتشابه اللفظي في القرآن الكريم: دراسة نقديّة بلاغيّة**، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١٠م.

الملخ، حسن، **نظريّة التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، دار الشّروق، ٢٠٠٠م.

أبو موسى، محمد محمد، **البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري**، مكتبة وهبة، ط٢، ١٩٨٨.

أبو موسى، محمد محمد، **مراجعات في أصول الدرس البلاغي**، مكتبة وهبة، ط١، ٢٠٠٥م.

النّجمي، إيهاب سعيد، **تعدّد المعنى في النص القرآني**، ط١، بلنسية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨م.

ابن النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت٣٣٨هـ/٩٥٠م)، **القطع والائتناف**، تحقيق: د. عبدالرحمن المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، ١٩٩٢م.